انموذج تعاون الكتروني مقترح لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم المهني المحاسبي و متطلبات سوق العمل

" دراسة حالة في مديرية التعليم المهني في مدينة السليمانية/ اقليم كوردستان العراق "

هاوري جلال حسين [1] ، يونس محمد خضر السبعاوي [2]

[1] قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة التنمية البشرية، السليمانيه، اقليم كوردستان، العراق
[2] قسم ادارة الاعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كركوك، كركوك، العراق

المستخلص- يهدف البحث الى بناء انموذج مقترح باعتماد مكونات التعاون الإلكتروني للوصول الى تحقيق التوافق الاستراتيجي بين مخرجات التعليم المهني (المحاسبي) ومتطلبات سوق العمل في القطاع العام والخاص. وقد اعتمد البحث منهج دراسة الحالة أسلوباً لعمله، ولغرض تحقيق هدف البحث جرى تصميم نموذج مقترح يقوم على أساس التعاضد البنيوي بين مكونات التعاون الالكتروني عن طريق توظيف منصة تعاون الكتروني تتيح إمكانية تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم المهني التي تقدمها مناهج التعليم المهني المحاسبي من جهة وبين متطلبات سوق العمل من خلال مجموعة المكونات والأدوات والتقنيات التي توفرها هذه المنصة التعاونية.

وخرج البحث بعدد من الاستنتاجات من أهمها: يمكن تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم المهني المحاسبي ومتطلبات سوق العمل في القطاع العام والخاص باعتماد منهج التعاون الإلكتروني بوصفه يمثل جيلاً جديداً في حقل تقانة المعلومات والاتصالات ويعد من سمات الإدارة الحديثة. فتنفيذ الأنموذج المقترح من شأنه تحقيق التوافق وتوحيد الروية لتحقيق الموائمة مخرجات التعليم المهني المحاسبي مع متطلبات سوق العمل.

وفي ضوء الاستنتاجات أختُتم البحث بعدد من المقترحات أبرزها ضرورة دعم وزارة التربية في حكومة اقليم كوردستان لتطبيق الأنموذج المقترح لشموله عدداً من الأدوات المتميزة وقابلية تكامله مع العديد من التطبيقات البرمجية الأُخرى للوصل الى تحقيق التكامل بين رؤية التعليم المهني المحاسبي من جهة وبين متطلبات سوق العمل من جهة اخرى.

الكلمات الدالة- مخرجات التعليم المهني المحاسبي ، التعاون الإلكتروني، متطلبات سوق العمل، الانموذج المقترح.

1. المقدمة

تسارعت التطورات الفكرية والعلمية في مختلف حقول الإدارة، فضلاً عن ظهور اتجاهات حديثة لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عالم الأعمال، وبما أن بيئة الأعمال تتسم بالتغيير السريع والمستمر ولكونها جزءاً من البيئة العامة فأنها فرضت على المنظمات والحكومات التحول في أنماط العمل من صفتها التقليدية إلى صيغ تواكب التطورات الكبيرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن توجيه اهتمام المنظمات نحو استثمار هذه التطورات وجعلها هدفاً ووسيلة للوصول إلى الكفاءة والفاعلية.

وقد يحتم هذا الواقع على مؤسسات التعليم المهني اعادة النظر بفلسفتها واستراتيجياتها وسياساتها التعليمية والبحثية من جهة، والتكاملية مع المؤسسات العاملة ضمن الهيكل الاقتصادي للبلد من جهة اخرى ، في اطار الاتجاه نحو تحقيق التوافق الاستراتيجي مع منظمات القطاع العام والخاص عبر اعداد وتكوين وتأهيل مخرجاتها على النحو الذي يتوافق مع الاحتياجات النوعية والكمية لسوق العمل ، في اطار اللجوء إلى العمل ضمن الشبكات التعاونية التي قد تتخذ أشكالاً مختلفة من حيث طبيعة العلاقات بين المنظمات.

وقد شجعت ظاهرة التعاون وبتطورها المستمر ومكاسبها المتزايدة وانتشارها الواسع منظمات عدة لاعتمادها بوصفها شكلاً من أشكال السلوك التنظيمي في مواجهة تحديات البيئة ذات الطابع الاقتصادي العالمي من جهة وعصر المعلومات من جهة أخرى الذي أحدث التوافق المنشود داخل الصناعات وبين المنظمات عن طريق منصات التعاون عبر الإنترنت مما أسهمت في سرعة الحصول على المعلومات، وبناء المعرفة المشتركة التي تُعدّ الأساس الذي يمكن اعتماده في اتخاذ القرارات الخاصة بالتطورات المستمرة، لِذا أسهمت تقانة المعلومات والاتصالات في بناء تلك العلاقات التعاونية المُحكمة بين المنظمات في إطار ما يسمى بالتعاون الإلكتروني.

وتشير استقراءات واقع المنظور الاستراتيجي لمؤسسات التعليم المهني في اقليم كوردستان العراق عن وجود فجوة في مستوى توافق خططها الاستراتيجية مقارنةً مع واقع مؤسسات تعليمية مهنية أخرى على المستوى الإقليمي أو الدولي، فضلاً عن البطء الشديد في ردود أفعال هذه المؤسسات استجابة لمتغيرات البيئة، وغياب الديناميكية في تقويم الخطط الإستراتيجية التي تطبقها. وتقع على عاتق إدارة هذه المنظمات المسؤوليةبصورة عامة للنهوض بالواقع الحالي مما يجعلها أمام تحديات جديدة تتطلب إحداث تحولات تنظيمية وتغييراً في أداء الوظائف والإجراءات الإدارية، مروراً بأعاده تقويم عرض القوى العاملة المؤهلة للتوافق مع السوق عن طريق اتاحة فرص التعليم المهني امام اكبر عدد من الشباب لتلقي التاهيل والتعليم المبني على أسس اقتصادية بهدف دمجهم مع سوق العمل على نحوٍ فعال وسريع وصولاً الى تحقيق التوافق المنشود بين ما تقدمه من مخرجات من جهة وبين المتطلبات الحقيقية لسوق العمل والمساهمة في

مجلة جامعة التنمية البشرية
المجلد 9، العدد 4 (2023) ؛ عدد الصفحات (13)؛ معرف الكائن الرقمي: 10.21928/juhd.v9n4y2023.pp111-123
ورقة بحث منتظمة: أُستلم البحث في 1 آب 2023 ؛ قُبل في 20 ايلول 2023؛ نُشرت في 3 كانون الأول 2023؛
البريد الإلكتروني للمؤلف: hawre.jalal@uhd.edu.iq
حقوق الطبع والنشر ©2023 هاوري جلال حسين، يونس محمد خضر السبعاوي. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

بناء علاقات تكاملية وقوية بين المنظمات بهدف تحقيق التوافق الاستراتيجي في اعمالها عبر منصات التعاون الالكتروني.

ومن هذا المنطلق جاءت مساهمة الدراسة في تصميم نموذج مقترح يعد مدخلاً للاستفادة من مكونات التعاون الالكتروني والتي تعبر عن قوة داخلية لكل منظمة تمتلك هذه العناصر من (تقانات ، افراد ، عمليات) في تحقيق اعلى درجات التوافق بين مخرجات التعليم المهني المحاسبي وبين احتياجات سوق العمل.

المحور الاول
منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث.

يُمكن تأشير محدودية وجود علاقة تكاملية وشراكة حقيقية بين مخرجات مؤسسات التعليم المهني من جهة وقطاعات سوق العمل من جهة اخرى. الأمر الذي يتطلب وجود منهج شامل ومتوافق للتعاون الإلكتروني بوصفها اداة رئيسية لتحقيق المشاركة السريعة للمعلومات وتبادل الأفكار والميزات والمهارات والمعرفة بين كل من مؤسسات التعليم المهني من جهة وممثلي سوق العمل من جهة اخرى عبر إدارة شبكة التعاون الالكتروني والتطبيقات البرمجية العاملة عليها وصيانتها وصولاً الى تحقيق التوافق بين المشاركين . وبموجب ذلك، وانطلاقاً مما سبق فإن البحث يحاول إثارة التساؤلات الآتية للتأطير الواضح لمشكلته, وعلى النحو الآتي:

1. هل يمكن استثمار منهج التعاون الالكتروني في بناء انموذج عمل افتراضي توكل له مهمة إدارة المعلومات الخاصة بمخرجات مؤسسات التعليم المهني واحتياجات سوق العمل؟
2. هل سيؤدي الأنموذج المقترح إلى تحسين مستوى التعاون والتنسيق بين المشاركين – التعليم المهني المحاسبي وممثلي سوق العمل - وصولاً الى تحقيق توافق استراتيجي فيما بينهم؟

ثانياً: اهمية البحث

تظهر اهمية البحث عن طريق اهمية المواضيع التي يتناولها وهي كل من التعليم المهني على نحوٍ عام والتعليم المهني المحاسبي على نحوٍ خاص بوصفه من المجالات الحاسمة ذات العلاقة المباشرة بالتطور الاقتصادي خاصة اذا ما ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالطلب الفعلي على الوظائف، بعبارة اخرى فان اهمية البحث تكمن الدور الفاعل والحاسم للتعليم المهني في تطوير راس المال البشري الذي يحتاجه سوق العمل، فضلاً عن موضوع التعاون الالكتروني والذي يحظى بأهمية استثنائية في منظمات القطاع العام والخاص وذلك لتعقد الظروف التي تواجه المنظمات مع مرور الوقت، فضلاً عن محاولة هذه المنظمات الاستفادة من التسهيلات التي تقدمها تقانة المعلومات ولاسيما ذات الصلة بميدان عملها.

ثالثاً: أهداف البحث

1. يهدف البحث الى بناء انموذج مقترح باعتماد مكونات التعاون الالكتروني يهدف الى تحقيق لتوافق الاستراتيجي بين مخرجات التعليم المهني المحاسبي ومتطلبات سوق العمل.

رابعاً: أسلوب إجراء البحث

لن يختبر البحث فرضية معينة بل سيعتمد على منهج دراسة الحالة Case Study لكونه من مناهج البحث التي تمتاز بالتحليل الشامل والتفصيلي للمشكلة أو الظاهرة قيد البحث، فضلاً عن تعدد سماته من حيث إمكانيته الجمع بين أكثر من أسلوب بحثي في آن واحد، التي يُمكن ان تؤدي إلى الوصول المباشر إلى المعلومات على نحوٍ مباشر. وعلى وفق ذلك سيتم تشخيص واقع مؤسسات التعليم المهني متمثلة بـــ (مديرية التعليم المهني / السليمانية) ومدى توفر متطلبات التعاون الإلكتروني وتقانته اللازمة لتحقيق توافق مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل وبما يلائم طبيعة المنظمة المبحوثة.

خامساً: أسلوب جمع البيانات والمعلومات

لغرض تحقيق أهداف البحث فقد تم اعتماد مجموعة من الأساليب لجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالبحث وعلى النحو الآتي:

1. **الجانب النظري:** اعتمد الجانب الاكاديمي من الدراسة على ما متوفر من المراجع والأدبيات الأجنبية من كتب ودوريات ودراسات ولاسيما الحديثة منها.
2. **الجانب العملي:** تم إجراء عدد من المقابلات مع عدد من رؤساء الاقسام الرئيسة والموظفين العاملين في المنظمة المبحوثة، وذلك للتعرف على مدى توافر امكانية بناء منصة تعاون الكتروني وآرائهم ووجهات نظرهم وما هي توجهاتهم فيما يخص توظيف التعاون الالكتروني ومكوناته لتحقيق توافق مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل، ومدى توفر المستلزمات الضرورية لعمل هذه المنصة ومدى استعدادهم للتجاوب مع مثل هكذا نوع من المشاريع بوصفها أدوات داعمة وساندة لعمل الأنموذج المقترح.

المحور الثاني
الاطار المفاهيمي للتعليم المهني (مفهومة، انواعة، علاقتة بسوق العمل)

أولاً: التعليم المهني

يرتبط التعليم والتدريب المهني بتحقيق المهارات الفنية والسلوكية وتحسينها فضلاً عن تأمين المؤهلات اللازمة لتلبية احتياجات سوق العمل، ولعل التدريب المهني لا يؤدي الى تحسين مستوى الانتاجية فقط، بل قد يؤدي الى زيادة ثقة الافراد بأنفسهم وتعزيز الروح المعنوية لهم ورفع مستوى الرضا الوظيفي وصولاً الى تحسين مستوى المنافسة لدى الخريجين في سوق العمل الداخلي والخارجي.

ثانياً: الدراسات السابقة

1. دراسات سابقة (التعليم المهني)

جاءت مساهمات الباحثين لتغطي جوانب متعددة ومتنوعة لمضامين التعليم المهني والجوانب ذات العلاقة به شملت الاطر العامة للتعليم المهني بدأً من مناقشة المسارات العامة والمرتكزات الرئيسة للتعليم المهني كما في دراسة (**رواقة**، 1993) ومناقشة واقع التعليم المهني وتشخيص أهم المشكلات التي تواجهه في الدول النامية كما في دراسة (**حلبي**، 2012) ومروراً بمناقشة هذه المشكلات على نحوٍ اكثر دقة في المدارس الثانوية المهنية ومن وجهة نظر المدرسين والطلبة كما في دراسة (**ابو عصبة**، 2005) ووصولاً الى وضع السياسات والاستراتيجيات المناسبة لمعالجة مشكلات التعليم المهني والتحديات التي تواجهه كما في دراسة (**عبدالرحيم واخرون**، 2010)، وعلى نحو متصل تم مناقشة مضامين وابعاد أخرى تحاكي جوانب أخرى لمضامين التعليم المهني شملت على نحوٍ خاص مستوى جودة التعليم المهني التجاري من جهة وجدواه من جهة اخرى في

العراق، فضلاً عن مناقشة مستوى ادراك اعضاء الهيئات التدريسية لأهمية تطوير المناهج الدراسية لمادة المحاسبة كما في دراسة (**حسين**،2019) ومروراً بدراسة دور التعليم المهني في تعزيز التنمية على نحوٍ عام كما في دراسة (**جبر**، 2013) التي ناقشت مضامين التباين المكاني لمخرجات التعليم المهني وعلاقتها بالتنمية، أو دراسة دور التعليم المهني في تحقيق التنمية الاقتصادية على نحوٍ خاص كما في دراسة (**أبوطه واخرون**، 2013) ووصولاً الى مناقشة دور التعليم المهني في تعزيز فرص الخريجين في الحصول على فرص عمل كما في دراسة (**عوض**، 2014).

2. دراسات سابقة (التعليم المهني المحاسبي)

اهتمت العديد من الدراسات بمناقشة مضامين التعليم المهني المحاسبي ضمن أطر مختلفة وجوانب متنوعة فمنها ما ركز على دراسة واقع استمرار التعليم المهني المحاسبي واقتراح سبل النهوض به كما في دراسة (**النعيمي**، 2016) فضلاً عن دراسة سُبل تطوير التعليم المهني المحاسبي ومناهج دراسته باعتماد معايير التعليم الدولية للمحاسبين كما هو الحال في دراسة (**الجليلي و ذنون**، 2010) أو اعتماد تكنلوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير منظومة التعليم المحاسبي على النحو الذي يُحقق توافق عملية التعليم المهني المحاسبي مع متطلبات الجودة والاعتماد كما في دراسة (**فهمي**، 2018). واتجهت دراسات اخرى الى مناقشة مضامين أهمية التعليم المهني المحاسبي ودوره في تطوير العمل المحاسبي وتحسينه على نحوٍ عام، حيث ركزت دراسات اخرى على مضامين تحسين وزيادة جودة الاداء المهني كما في دراسة (**حسين والبكري**، 2020)، في حين ركزت دراسة (**حسين**، 2015) على دور التعليم المهني المحاسبي في كفاءة عملية تدقيق الحسابات، فضلاً عن التركيز على مضامين تحسين حوكمة مهنة المراجعة الخارجية عن طريق التعليم المهني المحاسبي كما في دراسة (**حسين**، 2018).

ويمكن القول ان التعليم المهني لم ينل اهتماماً كافياً بوصفه غالباً ما يرتبط بفكرة الفشل في التحصيل الدراسي ومن ناحية اخرى قد لا يؤمن المستوى الاجتماعي والدخل المادي المناسب لمتطلبات الحياة المعاصرة، ولعل هذه الانطباعات انعكست على نحوٍ واضح في ان يكون التعليم المهني من بين الفروع التي نالت القسط الاقل من اهتمام الحكومات والمؤسسات والمنظمات الدولية. ومع مرور الوقت بدأت تتراكم النتائج السلبية لهذا الاهمال في المجتمعات ولم يشعر متخذو القرار بأهمية هذا النوع من التعليم الا مؤخراً عندما ظهرت فجوة كبيرة وخلل هيكلي بين العرض والطلب في اسواق العمل.

وهناك من يُشير الى ان التعليم المهني يُمكن ان يؤدي الى فرص عمل وتحقيق مبدأ العدالة في حق العمل للمواطنين دون تفرقة والارتقاء بمستويات كفاءة العمالة في الانشطة الاقتصادية المختلفة، فضلاً عن تعزيز فرص المنظمات في الحصول على العمالة المناسبة والمطلوبة(**حلبي**، 2012، 400)، فضلاً عن ان التعليم المهني هو احد المكونات لتنمية الموارد البشرية التي بدورها تؤدي الى تحقيق التنمية في قطاعات الدولة المختلفة الاجتماعية والاقتصادية (**عوض**، 2014، 2) وبالتالي يُمكن النظر الى مخرجات التعليم المهني بوصفه الرافد الاساسي لسوق العمل، غير ان الظروف الاقتصادية غير المستقرة مثل المرحلة الانتقالية التي يمر بها العراق عموماً واقليم كوردستان على نحوٍ خاص هي مرحلة الانتقال من اقتصاد الدولة الى اقتصاد السوق، حيث يكون سوق العمل في الوقت الراهن في طور التكوين، فضلاً عن غياب الدراسات والبحوث التي تبحث عن اجابات لحاجات السوق من العمالة الوسطى التي يرغب بها سوق العمل (**عبدالرحيم واخرون**، 2010، 2010)

وتم التعبير عن مضمون التعليم المهني وبحسب تعريف منظمة اليونسكو في دورته الخامسة والعشرين لعام (1989) بوصفه جميع اشكال ومستويات العملية التعليمية والعلوم النظرية والعملية المتصلة بها، واكساب المهارات العملية والجوانب المرتبطة بممارسات المهنة في التخصصات جميعها لغرض اعداد المهنيين ليكونوا حلقة الوصل بين الاختصاصيين والعمال الماهرين ما بعد الدراسة الثانوية في معاهد التعليم المهني، (**عوض**،2014، 10) يتولى التعليم النظامي الاعداد التربوي واكساب المهارات والمعرفة المهنية عن طريق مؤسسات تعليمية نظامية بهدف اعداد عمال مهرة في مختلف التخصصات الصناعية والتجارية والصحية لتكون لديهم القدرة على التنفيذ والانتاج بحيث يكونوا حلقة الوصل بين كل من الاختصاصات الفنية العالية التي تعدهم الجامعات من جهة وبين العمال غير المهرة الذين لم يتلقوا أي نوع من انواع التعليم النظامي الفني والمهني من جهة أخرى، (**حلبي**، 2012، 407)، وبالتالي يُمكن التعبير عن منظومة التعليم المهني بوصفها نظام فرعي من النظام التربوي يتضمن اربعة مكونات رئيسة للنظام هي أولاً (**المدخلات**) وتتضمن الطلاب وبرامج التعليم والتدريب المهني، وادوات التعليم والمعلمين، وثانياً (**العمليات**) وتشمل عمليات التعليم والتدريب العملي والاختبار والقياس والتقويم، وثالثاً (**المخرجات**) وتتضمن عاملين مؤهلين لممارسة اعمال ومهام مختلفة ، وأخيراً (**التغذية الراجعة**) وتشمل التعديلات المقترحة على المدخلات والعمليات فيما اذا كانت المخرجات (الخريجون) لديهم جوانب ضعف أو انحرافات عن اهداف المهارات والمعارف المُستهدفة، (**أبوعصبة**، 2005، 20).

ثالثاً: التعليم المهني المحاسبي (اطار نظري)

لعل مراجعة سريعة ونظرة فاحصة لواقع التعليم المهني على نحوٍ عام والتعليم المهني المحاسبي على نحوٍ خاص يمكن ملاحظة وجود تشابه كبير في المناهج المعتمدة بين دول المنطقة فضلاً عن التشابه في التحديات والمشاكل التي تواجه هذا القطاع التعليمي المهم الذي يتم انفاق جزء مهم من موازنة التعليم(القليل اصلاً) دون وجود رؤية واضحة لجدوى الاستثمار في هذا القطاع (**جواد**،2010، 256).

ويمكن القول ان مهنة المحاسبة تعمل على ايجاد نقطة تلاقي بين التطورات والتغيرات الحاصلة في الاقتصادات العالمية والتي تنظر الى الكفاءة المهنية للمحاسبين بوصفها من اهمها وأكثرها تأثيراً في اداء المهنة لتحقيق التفاعل والتوافق للوصول الى تقديم معلومات بجودة عالية للإدارة العليا ، (**حسين**،2015، 15) .

وعلى نحوٍ متصل يُمكن القول ان طبيعة عمل المحاسبين المهنيين تمتاز بالتغير المستمر ولعل ذلك بسبب تعقيد الاعمال الناتجة عن ضغوطات العولمة والتطورات في التكنولوجيا المعتمدة والتغيرات الاجتماعية وصولاً الى اتساع مجموعة اصحاب المصالح، مما قد يفرض على المحاسبين المهنين تطوير قدراتهم المعرفية ذات العلاقة بالمهنة فضلاً عن تحسين خبراتهم على نحوٍ عام ، للوصول الى تحسين مهاراتهم المكتسبة عن طريق التطوير المهني الاولي والعمل على تحديثها وتوسيعها على نحوٍ مُستمر عبر التطوير المهني ، وبالتالي فقد ارتبط مضمون التعليم المهني المحاسبي بالاستمرارية في اطار مصطلح (**التعليم المهني المحاسبي المستمر**) والذي يتم التعبير عنه اختصاراً بـ (**CPAE**) Continuing Professional Accounting Education.

ويُشير مصطلح (**CPAE**) الى الأنشطة التعليمية لتطوير قدرات الافراد لتحقيق كفاءة الاداء ضمن نطاق البيئة المهنية الخاصة بهم، بهدف التطوير والحفاظ على الكفاءة المهنية بعد التأهيل وتعزيزها(**النعيمي**، 2016، 191)، فضلاً عن أن التعليم المهني المحاسبي المستمر يقوم على اساس أن التعليم يستمر باستمرار الحياة، ولذلك لابد من تطوير الذات التي عن طريقها يتم التوصل الى تطوير المجتمع ككل (**حسين**، 2015، 15)، في اطار عملية مُستمرة ذات قيمة لكل من حياة الفرد والمجتمع على حدٍ سواء

بهدف التطوير المهني وتحسين الكفاءات في مجمل مجالات مهنة المحاسبة بهدف تطوير قدرات الفرد وتقدم المجتمع، (**حسين**، 2018، 26).

ويتفق العديد من الباحثين منهم(**حسين**، 2015، 28 -29) و(**النعيمي**،2016، 191) و (**حسين**، 2018، 28) و (**حسين والبكري**، 2020، 114) ، على وجود نوعين رئيسين من التعليم المهني المحاسبي المستمر وهما:

1. **التعليم المهني المحاسبي المستمر الرسمي (النظامي):** يتم تحقيقه عن طريق التفاعل مع الاخرين ويتضمن أنشطة مختلفة منها(حضور الاجتماعات ، المحاضرات، ورش العمل، الدورات التدريبية ... وغيرها).
2. **التعليم المهني المحاسبي المستمر غير الرسمي (غير النظامي):** وهو تعليم لا يرتكز على عملية التفاعل ما بين المُتعلم وافراد اخرين وانما يعتمد على الاجتهاد الذاتي في عملية التعلم ويشترط ان ترتبط انشطته بمهنة المحاسبة مثل (التعلم عن طريق المراسلة، متابعة اشرطة فيديو تعليمية في المحاسبة، الاطلاع عبر الانترنت على ابحاث محاسبية، قراءة الكتب والدوريات المهنية المحاسبية ... وغيرها).

وبالتالي ينبغي أن تتوافق مناهج التعليم المهني المحاسبي وبرامجه بجميع انواعها مع واقع المجتمع على مستوى متطلباته واحتياجاته الحالية والمستقبلية، للوصول الى تطور المجتمع ونموه (**جبر**، 2013، 162).

وعلى الرغم من تعدد انواع مناهج التعليم المحاسبي وانواعه وبرامجه الا انه يُمكن تأشير وجود فجوة بين مناهج التعليم المحاسبي وبين متطلبات سوق العمل وهذا ما يتم مناقشته من خلال المحور الاتي .

ثالثاً: العلاقة بين مخرجات التعليم المهني المحاسبي و متطلبات سوق العمل:

ترتبط نظم التعليم المهني بالتطور الاقتصادي للدول، ففي الدول النامية غالباً ما تكون مهمات التعليم المهني من واجبات الحكومة تمويلاً وادارة، أما في الدول متوسطة الدخل فتقتصر مسؤولية الحكومة على جزء من الدعم والتمويل ويقاسمها قطاع الانتاج النصيب الاخر، اما في الدول الصناعية المتقدمة فيتحمل قطاع الانتاج الجزء الاكبر من التمويل فضلاً عن تحمل مسؤولية التطوير وبالتالي فأن الكلمة الاخيرة في الدول النامية هي للحكومة، (**حلبي**، 2012، 405)،

وقد سعت الدول النامية ومنها العراق والدول العربية الى تحقيق هيكل القوى العاملة المُقر من قِبل الدول الاوربية في عام (1960م) وتم تطويره في نهاية القرن العشرين، غير ان الدول النامية فشلت في تطبيقه لاسباب منها اعطاء الاولوية القصوى للتعليم الاكاديمي على حساب التعليم المهني والتقني، مما ادى الى تزايد اعداد فئة الاختصاصيين (حملة شهادة البكالوريوس) مقارنةً مع اصحاب المهارات المهنية والفنية المتوسطة (خريجي التعليم المهني والتقني)، (**المولى**، 2012، 409) الشكل (1) يوضح هيكل العمالة التقليدي.

الشكل (1)

هرم القوى العاملة التقليدي

المصدر: المولى ، عبدالستار رائف حسن (2012) دور مخرجات التدريب والتعليم المهني في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل في العراق (دراسة مقارنة 2003-2011)، **مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية** ، المجلد (4) العدد (9)، ص 410.

ولعل هيكل القوى العاملة في اقليم كوردستان العراق لا يختلف عن البلدان النامية الاخرى التي تمتاز بالتخلف على مستوى الكمية والنوعية لمخرجات نظامها التعليمي، الشكل (2) يوضح التباين الكمي والنوعي لطبيعة القوى العاملة في الدول النامية مقارنةً مع انموذج العمالة في الدول المتقدمة، (جبر، 2013، 167).

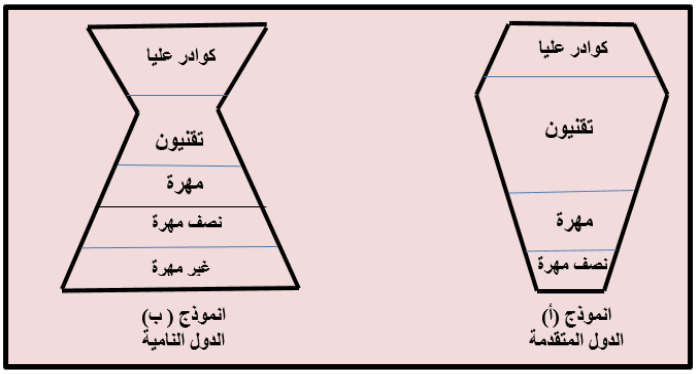

الشكل (2)

مقارنة هيكل القوى العاملة للدول المتقدمة والدول النامية

المصدر: جبر، انتظار جاسم (2013) التباين المكاني لمخرجات التعليم المهني وعلاقتها بالتنمية وسوق العمل في العراق، **مجلة دراسات تربوية** ، العدد (22)، ص 167.

الشكل (2) يوضح ان هرم العمالة عريض القاعدة في الانموذج (ب) للدول النامية وتمثل نسبة العمالة غير المهرة ونصف المهرة النسبة الاكبر في حين تشكل نسبة العمال المهرة النسبة الاقل وتقع في المنتصف فئة الفنيون بوصفها فئة قليلة ايضاً واخيراً فئة المختصون متمثلة بفئة الكوادر العليا، ويحدث العكس في الانموذج (أ) حيث يُمثل التقنيون النسبة الاكبر من الهرم.

وقد تتطلب مناقشة واقع التعليم المهني المحاسبي ومستوى نجاحه في تحقيق التوافق مع متطلبات سوق العمل عملية تقييم شاملة للواقع الاقتصادي والاجتماعي والوظيفي والتربوي لتحقيق رؤية واضحة لإمكانية الارتقاء بمستوى القطاعات على نحوٍ عام والقطاع التجاري والصناعي على نحوٍ خاص بوصفها الاساس في التوجهات التنموية للدول (**جواد**، 2010، 256).

ويُمكن القول بان العلاقة بين مخرجات التعليم المهني المحاسبي وسوق العمل من المواضيع التي نالت اهتمام العديد من الدول والباحثين بسبب اهمية النظام التعليمي المهني ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول (**جبر**، 2013، 162) وتقاس العلاقة عن طريق مستوى توافق مخرجات النظام التعليمي المهني مع القدرة الاستيعابية من حجم والحاجة الحقيقية لسوق العمل (كماً ونوعاً)، (**حلبي**،2012 ، 406) ولعل عملية الربط بين العرض متمثلاً بمخرجات التعليم المهني المحاسبي والطلب متمثلاً باحتياجات سوق العمل من العناصر الرئيسة لتنمية اقتصادات الدول وتطويرها، وتعمل معظم الدول على صياغة سياسات هادفة الى تطوير الموارد البشرية على نحوٍ يتوافق مع اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق متابعة مستمرة لطبيعة الاحتياجات النوعية والكمية للقوى العاملة فيها (**عوض**، 2014، 2) ولعل مجرد ادخال التعليم المهني كجزء أو محتوى من ضمن برامج التعليم العام ليس كافياً لربط التعليم بعالم العمل مالم يتحقق التوافق فيما بينها، (**رواقة**، 1993، 61) .

ويُمكن القول بان أهم الملاحظات الخاصة بالتعليم المهني المحاسبي هو ما يرتبط بتدني مستوى كفاءة المخرجات للمدارس المهنية التجارية على مستوى المهارات العملية فضلاً عن تدني المستوى العلمي التي تؤهل مخرجاتها لإيجاد فرصة عمل أو متابعة التحصيل الدراسي، (**جواد**، 2010، 256) فضلاً عن عدم الاهتمام اللازم سواء من قبل الجهات المُنظمة للمهنة أو من قِبل ممثلي سوق العمل، (**النعيمي**، 2016، 189).

وفي سياق مُتصل هنالك من يُشير الى ضرورة ارتباط مناهج التعليم المهني المحاسبي مع واقع المجتمع على مستوى المتطلبات والحاجات الحالية والمُستقبلية للوصول الى تطور المجتمع ونموه ومواكبة التطورات والتغيرات في سوق العمل، فضلاً عن التركيز على الجانب التطبيقي (العملي) بوصفه العنصر الرئيس في المنهج، (**جبر**، 2013، 162)، فضلاً عن ارتباط البرامج التعليمية المهنية المحاسبية بالأهداف التعليمية والتربوية من جهة وعالم الاعمال (سوق العمل) من جهة أخرى لتحقيق الجدوى الاقتصادية، (**جواد**، 2010، 265) .

وقد يرتبط نجاح منظومة التعليم المهني المحاسبي في الدول النامية بقدرة الحكومة على ادارة الاقتصاد وتنشيط الاستثمار وتوفير فرص العمل ومدى تمحور اعداد الكوادر حول احتياجات سوق العمل الحالية والمتوقعة وتقل فاعلية منظومة التعليم المهني اذا ارتبطت بسياسيات العرض فقط، (**حلبي**، 2012، 405) وبالتالي فأن عملية اصلاح نظام التعليم المهني على نحوٍ عام والتعليم المهني المحاسبي على نحوٍ خاص تتطلب تحسين نوعية التعليم وجعله مواكباً لمتطلبات سوق العمل باعتماد اتجاهات رئيسة وهي : (**عبدالرحيم**، 2010، 175)

1. **البنية التحتية للتعليم المهني**: وتتضمن (التجهيزات الحديثة والابنية الجديدة).
2. **تطوير وتحديث تخصصات التعليم المهني**: وتشمل كل من (تطوير المناهج وبرامج التدريب على وفق التغيرات في متطلبات سوق العمل، تدريب الكوادر التدريسية في المدارس المهنية على نحوٍ يتوافق مع عملية تحديث المناهج والبرامج، وضع انظمة وآليات تضمن استمرارية عملية التطوير والتحديث للبرامج والمناهج وتدريب المدرسين والمدربين في ورش عمل التعليم المهني).
3. **تطويرالتخصصات المهنية**: وتتضمن اضافة تخصصات جديدة للتعليم المهني المحاسبي بحسب حاجة السوق والاستجابة للتطورات الحديثة.

ويضيف (**أبوعصبة**، 2005، ظ) مجموع توجهات اخرى لتطوير النظام التعليمي المهني في الدول النامية تتضمن:

1. وضع خطط وطنية تشارك بها كافة الجهات المعنية تشمل (الادارة والمناهج والمعلمين).

2. اعتماد معايير مهنية تعكس متطلبات سوق العمل المحلي وتتوافق مع المعايير الدولية، فضلاً عن تطوير اليات لضبط جودة نظام التعليم المهني وضمانه.

3. اجراء مسوحات دورية كافية لسوق العمل وحاجاته من المهارات في التخصصات والمجالات المهنية المختلفة ومتابعة الخريجين.

4. تحقيق شراكة فاعلة مع القطاع الخاص لتمويل طلاب التعليم المهني وتدريبهم.

5. اعداد برامج للتوعية المهنية وتحسين نظرة المجتمع للتعليم المهني.

رابعاً: التعاون الالكتروني.

قد يتطلب اصلاح العلاقة بين مخرجات التعليم المهني المحاسبي وبين سوق العمل معالجات من داخل النظام التعليمي لتحقيق التوافق مع متطلبات سوق العمل فضلاً عن العمل على ايجاد بدائل اخرى تتضمن مُشاركة القطاع العام (مؤسسات الدولة) والقطاع الخاص والمختلط عن طريق ايجاد منافذ اخرى لاستيعاب الفائض من القوى العاملة وتعزيز مساهمتها في تحقيق التنمية، (**جبر**، 2013، 162) وتعاني البلدان النامية من عدم توافر نظام معلومات كفؤ لمعلومات سوق العمل يغطي جوانب الطلب من القوى العاملة وجوانب العرض من القوى العاملة (مخرجات انظمة التعليم المهني) ، وفي أفضل الاحول قد يتوفر نظام معلومات لكن لا يوفر معلومات حديثة في الوقت المناسب وعلى نحوٍ دقيق تُسهم في تحقيق الموازنة بين العرض والطلب، (**حلبي** ، 2012، 411).

غالباً ما يتم استخدام مصطلحات مثل Joint Venture , Agreement, Network, Alliance, Coalition, Partnership, Cooperation, للتعبير عن أنشطة الاعمال التعاونية المعاصرة التي ترتبط بالخصائص الاستراتيجية على وجه التحديد، في الوقت الذي يشر كل من مصطلح Cooperation& Collaboration بوصفها مرادفاً لبعضها، في حين يرى بعض الباحثين ان الاخير اوسع من مجرد تعاون بدل المنافسة حيث يتسع المصطلح الى الثقة المتبادلة العالية وهو مرحلة اعلى من الالتزام فقط. (Andez *etal*., 2017, 1) .

ومن خلال ما تقدم يُمكن القول ان منهج التعاون الإلكتروني يُعبر عن نظام متوافق يعمل على تحقيق مشاركة مؤسسات التعليم المهني في توحيد الرؤى والتوجهات مع سوق العمل مستندين على مزيج من أدوات الشبكات الرقمية ، كما تسمح تقانات التعاون الإلكتروني لمؤسسات التعليم المهني في التعرف على خصائص سوق العمل والتغيرات التي تطرأ عليه بما يسهم في وضع السياسات والاجراءات والبرامج اللازمة للتعامل مع هذه الخصائص والمتغيرات واجراء التحليلات والتنبؤات حول مؤشرات مخرجات التعليم المهني لخدمة متخذي القرار في مؤسسات التعليم المهني من جهة والباحث عن عمل واصحاب العمل (سوق العمل) من جهة اخرى. وصولاً الى تحقيق الاهداف المنشودة في تحقيق التوافق الاستراتيجي بين المشاركين في منصة التعاون الالكتروني.

المحور الثالث
الجانب العملي

تصميم أنموذج تعاون الكتروني مقترح) لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم المهني المحاسبي ومتطلبات سوق العمل.

إن تصميم الأنموذج المقترح (منهج التعاون الإلكتروني) وبنائه وتنفيذه يتطلب توضيح المنهجيات والأدوات والبرمجيات المستخدمة في تصميم الأنموذج المقترح وبنائه وتنفيذه بمشاركة الجهات ذات العلاقة بعمل، مديرية التعليم المهني في السليمانية، وأخيراً التطرق إلى دور منصة التعاون الالكتروني (الأنموذج المقترح) في تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم المهني المحاسبي ومتطلبات سوق العمل.

(الجزء الاول) تصميم الأنموذج المقترح وبنائه وتنفيذه

يهتم هذا الجزء من البحث بمناقشة المضامين المرتبطة بمنهج التعاون الإلكتروني في إطار ما يسمى هيكلية التعاون الإلكتروني، وقد اعتمد البحث في بناء الانموذج المقترح على مكونات التعاون الإلكتروني، التي تشير إلى المرتكزات الأساسية للقواسم المشتركة في بناء أنموذج التعاون الإلكتروني الذي ينبغي على المنظمات تنميتها وبعناية وتشمل كل من (عمليات الادارة، التقانة الالكترونية، الافراد)

وتمت مناقشة مضامين أنموذج التعاون الإلكتروني من قبل (Odat, 2012) ضمن ثلاثة أجزاء متداخلة ومتفاعلة تتضمن (الجزء الإداري، التقانة الالكترونية، العاملين)، الشكل (3).

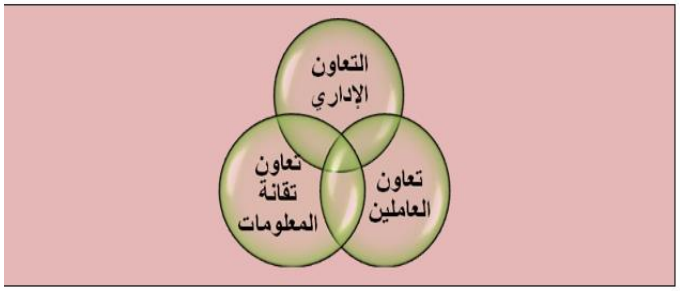

الشكل (3)
أنموذج التعاون الإلكتروني

Source: Odat Ahmad Mousa, 2012, Impact of Collaboration and Coordination Among E-Government, International Journal of Computer Science Issues, IJCSI, Vol. 9, No. 3, P. 183.

ويرى الباحثان ان خطوات تصميم الانموذج المقترح وبناءه وتنفيذه تمثل بمجموعة الأنشطة التي تقوم بها إدارة مديرية التعليم المهني في السليمانية في سبيل تهيئة البيئة المناسبة لإقامة منصة التعاون الالكتروني الداخلية وتوفير مكوناتها الرئيسة وتقديم الدعم والإسناد لمنصة منهج التعاون الالكتروني من خلال توفير المتطلبات المساندة لها، تتضمن كل من هذه المكونات مجموعة من الانشطة وتتطلب عدداً من الإجراءات والمتطلبات، قد يسهم في الوصول الى منهج تعاون الكتروني متوافق في مديرية التعليم المهني، وهذا ما يوضحه الشكل (4) الآتي:

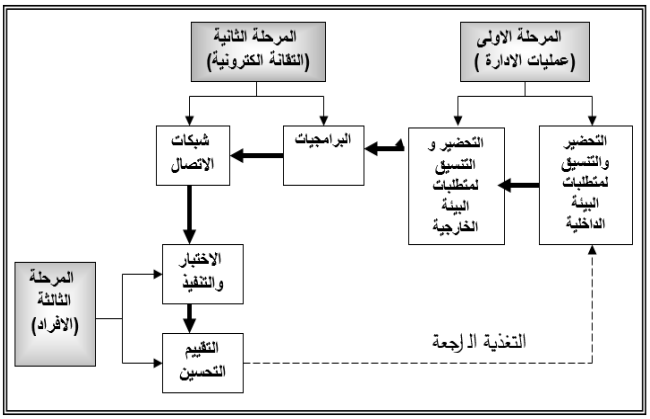

الشكل (4)
مراحل بناء مكونات التعاون الالكتروني في مديرية التعليم المهني في مدينة السليمانية

المصدر: من اعداد الباحثان

المرحلة الاولى : عمليات الادارة

يُشير مكون عمليات الادارة الى عمليات التحضير والدعم لطريقة إنجاز العمل الجديدة، فضلاً عن الجوانب المرتبطة بصنع القرار، ورعاية المهارات، والتمويل، والعمليات اللوجستية، التي يتم التعامل معها في إطار الانتقال من الفردية إلى الجماعية في إنجاز مهام الاقسام والشعب الكترونياً، ويتوجب على مديرية التعليم المهني في هذه المرحلة وضع رؤية متكاملة لرصد الوضع الحالي وتحديد التأثيرات والمعوقات والمشكلات المتوقعة على مستوى البيئة الداخلية والخارجية، فضلاً عن اعتماد منهجٍ شاملٍ في التغيير والاستعدادات التنظيمية، من أجل بناء منصة تعاون الكتروني تواكب عصر المعرفة والعمل على استدامتها.

وتتطلب هذه المرحلة اتباع الخطوات الفرعية الآتية:

1. التحضير والتنسيق لمتطلبات البيئة الداخلية.

يتطلب انجاز هذه الخطوة تشكيل فريق إداري عالي المستوى وبصلاحيات واسعة، يكون مسؤولاً عن صياغة خطط التعاون الإلكتروني وتنفيذها، فضلاً عن تسهيل الإجراءات وتجاوز العقبات وحل المشكلات التي يمكن أن تواجه جهود التعاون، مع الأخذ بنظر الاعتبار شمول

مرحلة التحضير والتنسيق الخطوات الآتية:

أ. وجود برنامج تعريفي يتولى عملية الإعداد الفكري وتوضيح الصورة الكاملة للأهداف الحقيقية لتتحول من الأطر التقليدية في العمل إلى منهج التعاون الالكتروني.

ب. العمل على تبسيط الهيكل التنظيمي بما يتناسب وطبيعة العمل في ظل منهج التعاون الالكتروني.

ت. تشكيل فريق عمل من الخبراء والمختصين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى وجه الخصوص نظم المعلومات الإدارية ونظم المعلومات التنفيذية[، ويمكن الاستعانة بالخبرات الخارجية لدعم الفريق ومساندته.

ث. تدريب الفريق وتأهيله للقيام بمهامه ومن خلال الدخول الجاد في حلقات تدريبية فاعلة، تتعلق بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تبسيط الإجراءات وتطوير دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة لمواكبة التطورات السريعة في هذا المجال، مما قد يسهم في خفض حدة مقاومة التغيير والتي تظهر بشكل أكبر عند فريق العمل.

ج. تحديد التخصيص المالي الكافي للتكاليف المرتبطة بتطوير الموارد الفنية والتشغيلية اللازمة لعملية التحول.

2.التحضير والتنسيق لمتطلبات البيئة الخارجية:

يتطلب نجاح منهج التعاون الالكتروني والانموذج المقترح العمل على تهيئة متطلبات التحضير والتنسيق لتهيئة بيئة خارجية مناسبة تعمل على دعم التوجه نحو منهج التعاون الإلكتروني، ويقع على وزارة التربية وادارة مديرية التعليم المهني في السليمانية ضمن هذه المرحلة مراعاة بعض الجوانب التي تسهم في تهيئة المناخ المناسب لتطبيق الانموذج المقترح، والتي تتمثل في تركيز الاهتمام ودعم الجوانب الآتية:

أ. صياغة الأطر القانونية والتشريعية، من خلال إصدار قرارات جماعية بالتنسيق مع ممثلي قطاع سوق العمل لتنظيم التعاملات والأنشطة الالكترونية سواء على صعيد التعامل بين المنظمات ذات العلاقة بتحقيق التوافق الاستراتيجي بين مخرجات مؤسسات التعليم المهني وقطاع سوق العمل، والعمل على التحديث المستمر لهذه القرارات وفقاً للمستجدات.

ب. العمل على نشر التوعية الاجتماعية بثقافة التعاون الالكتروني ومزاياه بالشكل الذي يشجع المنظمات الممثلة لسوق العمل لتقبل منهج التعاون الالكتروني واستخدام تطبيقاته.

ت. العمل على دعم عملية إنشاء شبكة اتصالات واسعة ضمن المعايير الدولية للتعاون الالكتروني تربط المنظمة المبحوثة مع المنظمات الممثلة لسوق العمل، مع مراعاة حماية الخصوصيات والمعلومات السرية من جهة، والعمل على خدمة أنشطتها ومهامها ومسؤولياتها من جهة أخرى.

ويعتبر نجاح المرحلة الأولى القاعدة التي يبنى على أساسها نجاح الخطوات اللاحقة في بناء منصة التعاون الالكتروني، ويقدم فريق العمل في نهاية هذه المرحلة تقريراً مفصلاً للإدارة العليا يتضمن مجموعة النتائج التي تعكس مدى نجاح هذه المرحلة.

المرحلة الثانية: التقانة الالكترونية

وتشمل هذه المرحلة مجموعة الخطوات اللازمة لتوفير التقانات الالكترونية الرئيسة لمنصة التعاون الالكتروني والتي تتضمن (البرمجيات، شبكات الاتصال)، وتحتاج مديرية التعليم المهني في هذه المرحلة التركيز على تطوير ما تملكه من عناصر فضلاً عن تفعيل هذه التقانات من خلال اختبارها وتنفيذها وصولاً إلى منظومة متكاملة وفعالة، وتتضمن هذه المرحلة تهيئة جانبين اساسيين وكما يأتي:

1. **التطبيقات والبرامجيات**

وتشمل التطبيقات التعاونية المتعددة عبر التقانات التفاعلية الجماعية مثل الرسائل الفورية، والمؤتمرات السمعية والبصرية المستندة إلى البث الشبكي، وأدوات العروض التقديمية عبر الانترنت، والبريد الإلكتروني، ومؤتمرات البيانات، ومجاميع الأخبار، وغيرها من التطبيقات التي تُسهم في تحقيق التفاعل بين أطراف التعاون الإلكتروني في أي وقت ومكان. ويتضمن بناء منصة عمل التعاون الإلكتروني الذي يمثل الجانب التطبيقي (E-Collaboration Platform) اعتماد برمجية Microsoft SharePoint Server 2010 Enterprise Edition (MSS, لتوكل لها مهام إدارة البيانات والمعلومات المتمثلة بالمقترحات والاراء من الجهات ذات العلاقة بمشكلة البحث (ممثلي سوق العمل في القطاع العام والخاص), على اعتبار أن Microsoft SharePoint Server 2010 هو منصة مستندة على الويب توفر مجموعة من الأدوات والخدمات التي تمكّن فريقاً من العاملين في مجال المعلومات من التعاون بسهولة والعمل معاً بشكل أفضل من خلال تسهيل التطوير والتشارك وإدارة المعلومات وتتبع وإدارة عمليات الأعمال محققاً بذلك جملة من الفوائد التي تشمل تحسين فاعلية الفريق, والاستجابة السريعة للأوضاع المتغيرة, وتحسين إدارة المحتوى, وتعزيز رقابة المهام, ونشر أوسع للمعلومات, فضلاً عن خفض التكاليف وإنجاز الأهداف بشكل أسرع، وصولاً الى تحقيق التوافق والتوافق عبر منهج التعاون الالكتروني. والشكل (5) يوضح مكونات Microsoft SharePoint Server 2010 Enterprise Edition.

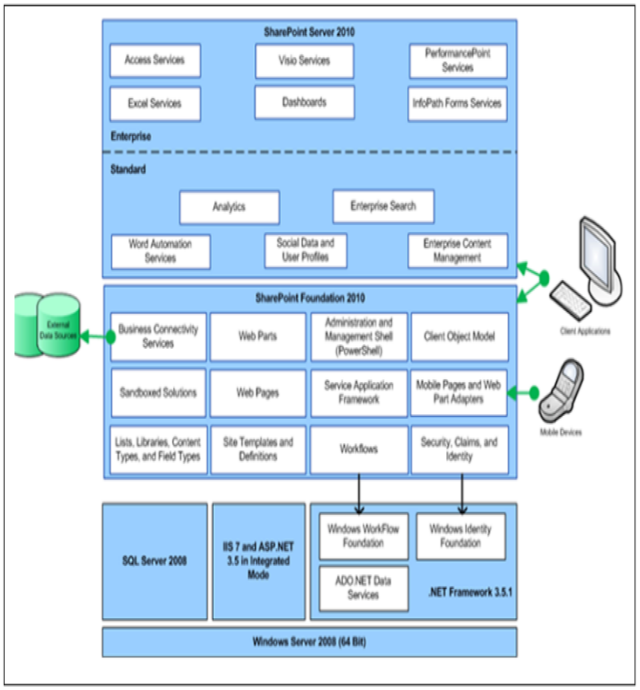

الشكل (5)

مكونات منصة MSS Enterprise Edition

Source: Zakaria Saif Khalid abdul-Aziz, (2011),Electronic Collaboration Technologies and their Role in Building Virtual Teams Work, "A proposed Model For the Application on The Computer Network at the University of Mosul", Master Thesis In Management Information Systems, College of Administration and Economics University of Mosul.p 103

كما أن MSS 2010 Enterprise Edition يتطلب وجود قاعدة بيانات لخزن المحتوى الذي سيتم تبادله وتشاركه في منصة التعاون الإلكتروني, فضلاً عن حسابات المستفيدين وكل ما تضمه منصة التعاون من بيانات ومعلومات, ونظراً لكون المنتج من شركة مايكروسوفت فكان توجه الشركة إلى اعتماد قاعدة بيانات SQL Server 2008 (R2) انطلاقا من أن المنظمات تحتاج إلى قاعدة بيانات موثوق بها، فعالة من حيث التكلفة، قابلة للتوسع والتطوير الآن أكثر من أي وقت مضى. إذ تواجه هذه المنظمات ظروف اعمال متغيرة باستمرار في الاقتصاد العالمي، وقيود أخرى تتعلق بميزانية تقانة المعلومات، فضلاً عن حاجتها إلى الحفاظ على قدرتها التنافسية من خلال الحصول على المعلومات الصحيحة واستخدامها في الوقت المناسب.

2. **قاعدة البيانات Data Base**

وهي القاعدة التي تضم ملفات بيانات المنظمة المبحوثة الخاصة بأنشطتها واقسامها الرئيسة كما تحتوي على قاموس البيانات والذي يضم خصائص أنواع البيانات ووصف جميع المحتويات الموجودة في قاعدة البيانات، بعبارة أخرى تحديد كينونة خاصة ببيانات ومعلومات كل اقسام وشعب ووحدات المنظمة المبحوثة.

هذه المكونات الأساسية مع ما سبق من تحليل شامل لاحتياجات الاقسام والشعب والوحدات من المعلومات يمكن أن توضع في مخطط منطقي تشكل بنية متكاملة ومترابطة لنظام إدارة قاعدة البيانات. حيث يتم خزن المعلومات كافة ذات العلاقة بأنشطة المنظمة المبحوثة وبحسب الاقسام والشعب الموجودة فيها، فضلاً عن تطوير البرامج الضرورية لإقامة الشبكة الداخلية، وبرامج الحماية لحماية الشبكة من عمليات القرصنة والفيروسات وتوفير برامج التشفير لجعل الشبكة متاحة لمن يعنيهم استخدام الشبكة فقط، وتعد عملية تطوير البرمجيات مهمة جداً وتتضمن مجموعة خطوات هي:

(1) التحاور والتشاور بين الأفراد العاملين في كل من الاقسام والشعب والوحدات المختلفة عن مجمل الأسئلة التي يريدون أن يحصلوا على إجابات عليها من أنظمة المعلومات.

(2) ضرورة المشاركة الفعالة لمدراء الاقسام والشعب والوحدات في عملية تكييف النظام وتصميمه بما يناسب طبيعة عملهم ووفق احتياجاتهم من المعلومات، حيث يعد المدير الذي يشترك في عملية تصميم النظام أكثر قدرة في التفاعل والتعامل مع هذا النظام.

(3) وضع مخططات توضح فيها أنواع التقارير المطلوبة يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً... وغيرها، والتي يمكن استرجاعها من أنظمة المعلومات بصورة آلية وبدقة.

(4) عمليات النمذجة وفيها يتم جمع النماذج الورقية التي تستخدم حالياً في انجاز الأعمال أو أي نماذج في أية مستويات إدارية وتحويلها إلى نماذج على الحاسبة الالكترونية مع دمج للعناصر المتشابهة وتفريق للعناصر الضرورية والمختلفة.

3. **شبكات الاتصالات**

تتم في هذه المرحلة تركيز الجهود على انجاز شبكات الاتصالات ضمن إطار عمل مديرية التعليم المهني لضمان زيادة كفاءة أنظمة المعلومات وفاعليتها من خلال عملية

الربط والمشاركة، والتي تعني ارتباط أنظمة المعلومات بقواعد البيانات من جهة والعمل على تفعيل المشاركة في المعلومات العامة والخاصة - خارج مديرية التعليم المهني وداخلها- من جهة أخرى، ويتم انجاز هذه العملية من خلال ثلاث مراحل هي:

(1 تفعيل منظومة الشبكة الالكترونية الداخلية (الانترانيت) بين الاقسام والشعب المختلفة داخل مديرية التعليم المهني.

ينبغي في هذه المرحلة العمل على ربط الشبكة الداخلية مع قاعدة البيانات الخاصة بمديرية التعليم المهني، ويتم العمل على إنشاء محرك بحث باستطاعته استلام البيانات والمعلومات واستردادها من قواعد البيانات - التي تم ذكرها سابقاً - بحيث تستطيع أنظمة المعلومات الفرعية تقديم خدماتها من خلال محركات البحث الذاتية والتي تمكنها من استرداد المعلومات آنياً من قواعد البيانات وبما يحقق الكفاءة والفاعلية، في عملية الاسترداد وتقديم مختلف المعلومات المطلوبة بسرعة ودقة مما يجعل عملية اتخاذ القرارات رشيدة وناجحة في مختلف المستويات، وتعد الشبكة الداخلية في مديرية التعليم المهني منجزة بشكل كامل تقريباً، ونحتاج في هذه المرحلة إلى عملية تفعيل لهذه الشبكة من خلال إعادة تأهيلها وإجراء بعض أعمال الصيانة عليها، ويتم توجيه الجهود بشكل أكبر على عملية المشاركة من خلال وضع البروتوكولات اللازمة لإجراء التخاطب والتحاور بين أجهزة الحاسوب في الاقسام والشعب المختلفة، ويستطيع الكادر المسؤول عن جانب الشبكات تنفيذ هذه الشبكة وصيانتها، ويتطلب من الكوادر الباقية العمل على توفير واجهة منصة التعاون الالكتروني على الشبكة الداخلية، فضلاً عن توفير نظام حماية أمن الموقع الداخلي للشبكة، وبناء نقاط الاتصال الرئيسة، وتوزيع عناوين كلمات المرور (الباسورد) للأقسام وللشعب بهدف تسهيل عملية التبادل الالكتروني للمعلومات والمخاطبات.

(2) ربط منصة التعاون الالكتروني بالشبكة الخارجية (الانترنت) وتنفيذها

ويتم في هذه المرحلة استخدام تكنولوجيا الانترنيت لربط شبكة الانترانيت في المنظمة المبحوثة مع شبكات - مواقع الانترنيت - للمنظمات ذات العلاقة المباشرة باحتياجات سوق العمل.

ويتطلب في هذه المرحلة مراعاة الخطوات الآتية:

- ربط منظومة الشبكة الالكترونية الداخلية (الانترانيت) لمديرية التعليم المهني مع شبكة الانترنيت من خلال التعاقد مع مزود خدمة مع مراعاة جودة الخدمة وسرعة انسياب المعلومات وتبادلها بين أطراف الاتصال.
- العمل على ربط منصة التعاون الالكتروني في الشبكة الداخلية مع المنظمات الحكومية ومنظمات القطاع الخاص ذات العلاقة بتحديد احتياجات سوق العمل والعمل على تفعيل منهج التعاون الالكتروني بين المنظمة المبحوثة وبين هذه المنظمات، من خلال التبادل الالكتروني للمعلومات والمخاطبات الرسمية والعمل على تطويرها مستقبلاً.
- اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على سرية المعلومات مع وضع سياسة أمن يمكن من خلالها تحديد من يسمح لهم بالوصول إلى المعلومات وقواعد البيانات في المنظمة المبحوثة من خلال برامج جدار النار والتي تعمل كنظم حماية متخصصة في حماية الشبكة من أعمال القرصنة والفيروسات، فضلاً عن مراقبة عمليات الدخول والخروج من والى الشبكة.

(3) تصميم منصة التعاون الالكتروني للأنموذج المقترح في المنظمة المبحوثة وتنفيذه على شبكة الانترنيت

جرى تصميم الانموذج المقترح (منصة التعاون الالكتروني) وفق منهجية إطار عمل حلول مايكروسوفت MSF والبرمجيات الداعمة لها Microsoft Shared View 2010 و Microsoft Lync 2010, وفق معمارية الخادم ـ الزبون وتتم عملية بناء الأنموذج في جزأين هما:

- **الجزء الأول** ممثل ببرمجية MSS 2010 العاملة ضمن بيئة الإنترانت مع إمكانية تكييفها للعمل مع بيئة الإكسترانت والإنترنيت على نحو سهل ومرن وتتضمن ثلاث مراحل فرعية هي :

1. مرحلة إنشاء وتكوين حسابات المستفيدين ضمن بيئة Windows Server 2008 R2 ومن ثم استدعاء هذه الحسابات إلى منصة التعاون الإلكتروني والبدء بمنح الصلاحيات والأذونات وفق الأنواع الثلاثة من المستفيدين زوار المنصة التعاونية وأعضاء الفريق (مستفيدين ومطورين) وإدارة الفريق.
2. مرحلة بناء الواجهة الرئيسة للأنموذج المقترح.
3. مرحلة بناء مساحة العمل المشتركة على شبكة الانترنت التي ستتفاعل فيها الاطراف ذات العلاقة بتحقيق التوافق الاستراتيجي من خلالها، باستخدام مجموعة من الأدوات التعاونية التي ستجري إضافتها وإعدادها وتوظيفها بما يتلاءم وحاجة الفريق.

- **الجزء الثاني** فيتمثل بالبرمجيات الداعمة والساندة مع ضرورة توفر خدمة الإنترنيت التي من دونها لن تعمل هذه البرمجيات, وذلك بسبب محدودية الموارد المادية والمالية فضلاً عن الفترة الزمنية المطلوبة للتعامل مع إصدار الخادم من هذه التطبيقات.

كما أن الوصول لإطار عمل التعاون الإلكتروني يكون إما عن طريق متصفح الويب وهي الطريقة التي يستخدمها الزائرون والمستفيدون وإدارة الموقع، عن طريق كتابة اسم النطاق (Domain Name) في عنوان متصفح الويب، ومن ثم إدخال اسم المستخدم وكلمة المرور، كما يمكن الوصول إلى إطار عمل التعاون الإلكتروني بالنسبة للمطورين ومدراء الموقع من خلال برمجية Visual Studio.Net أو عن طريق برمجية Microsoft SharePoint Designer والأسلوب الذي يقترحه الباحثون في البحث الحالي هو اعتماده في الوصول إلى منصة التعاون الإلكتروني كان عن طريق متصفح الويب بهدف بناء الأنموذج المقترح وإدارته.

وتجدر الإشارة إلى أن الأذونات في منصة التعاون الإلكتروني تقع في ستة مستويات بدءاً بمستوى السيطرة الكاملة (Full Control) وصولاً إلى مستوى العرض فقط (View Only) مروراً بالمستويات الأخرى وقد جرى استخدامها جميعاً في الأنموذج المقترح والجدول (1) يوضح المستويات الستة للأذونات وعلى النحو الآتي:

الجدول (1)

مستويات الأذونات في منصة التعاون الإلكتروني في الانموذج المقترح لمديرية التعليم المهني في السليمانية

مستوى الأذونات	الوصف
Full Control سيطرة كاملة	عادةً ما يمنح مستوى السيطرة الكاملة لمدراء أو مالكي المنصة التعاونية.
Design تصميم	يتيح مستوى التصميم إمكانية العرض، والإضافة، والتحديث، والتحسين والتخصيص.
Contribute مساهمة	يتيح هذا المستوى إمكانية العرض، والإضافة، والتحديث، وحذف عناصر القائمة والمستندات.
Read قرأه	يتيح هذا المستوى إمكانية عرض الصفحات وعناصر القائمة وتنزيل المستندات.

Limited Access وصول محدود	يتيح هذا المســـتوى من الأذونات إمكانية عرض القوائم، ومكتبات المســـتندات، وعناصر القائمة ومســـتندات أو مجلدات محددة عندما يعطى الصلاحية لذلك.
View Only مشاهدة فقط	يتيح هذا المســـتوى من الأذونات إمكانية عرض الصـفحات، عناصر القوائم وأنواع المســـتندات المختلفة وجميعها يمكن الاطلاع عليها فقط دون تنزيلها.

Source: Zakaria Saif Khalid abdul-Aziz, (2011),Electronic Collaboration Technologies and their Role in Building Virtual Teams Work, "A proposed Model For the Application on The Computer Network at the University of Mosul", Master Thesis In Management Information Systems, College of Administration and Economics University of Mosul.p 110

المرحلة الثالثة: الافراد.

ويعد العنصر البشري - صناع المعرفة - من أهم عناصر هذه المنظومة والذي يفترض تأهيله وتطويره في المرحلة السابقة، ويتم في هذه المرحلة تقسيم فريق العمل إلى مجموعة من الكوادر المتخصصة وكما يأتي:

(1) الكادر المسؤول عن جانب البرمجيات، لغرض تطوير الأنظمة وإعدادها وتصميمها، ويكون هذا الكادر من المختصين في مجال علوم الحاسبات، حيث يكون مسؤولاً عن تطوير برمجيات النظام وتصميمه.

(2) الكادر المسؤول عن جانب الشبكات، والعمل على تطوير الشبكة الحالية وإعادة تأهيلها للعمل وربط الشعب والوحدات جميعها داخل مديرية التعليم المهني ضمن شبكة اتصالات داخلية -انترانيت - بهدف تسهيل انتقال المعلومات والبيانات بينها.

(3) الكادر المسؤول عن استخدام منصة التعاون الالكتروني والمستفيدين من نتائجها، ويشمل المدراء والموظفين وأعضاء الارتباط كافة الذين يتعاملون مع أنظمة المعلومات بشكل مستمر.

حيث تقع على عاتق هذه الكوادر في هذه المرحلة مسؤولية تطوير العناصر الأخرى والعمل على تأهيلها للعمل بفاعلية وكما موضح أدناه:

1. الاختبار والتنفيذ

بعد انتهاء عملية تصميم منصة التعاون الالكتروني وتطويرها وتأهيلها، يتم التركيز في هذه المرحلة على تفعيل هذه العناصر بالشكل الذي يحقق التوافق فيما بينها وصولاً إلى منظومة متكاملة في ممارسة العمل التعاوني الالكتروني داخل مديرية التعليم المهني ومع ممثلي سوق العمل، وتتم في هذه المرحلة عملية التشغيل الأولي للنظام واختباره خطوة بعد خطوة للتأكد من توافق مكونات المنظومة جميعاً مع ما هو مرسوم لها، والعمل على تقييم الفوائد المخطط لها، وتحديد ما إذا كانت هناك معلومات تحتاجها جهة معينة ولم تتم تلبيتها، والكشف عن أية صعوبات أو مشكلات أخرى قد تواجه عملية التنفيذ.

ولغرض اختبار فعالية المنظومة ينبغي مراعاة الجوانب الآتية:

أ. مدى دقة وسرعة تبادل المعلومات بين الاقسام والشعب الفرعية من جهة وبين الإدارة العليا والاقسام من جهة أخرى ضمن الشبكة الداخلية - الانترانيت -، فضلاً عن اختبار جوانب الدقة والسرعة في إطار الشبكة الخارجية - الانترنت - في تعاملاتها مع المنظمات ذات العلاقة باحتياجات سوق العمل، والعمل على تحليل آثار التكلفة والوقت في تحسين عملية التوافق بين المشاركين في المنصة.

ب. مدى جدية استخدام المنصة والتي تشير إلى تقييم قدرة العاملين على العمل في ظل تطبيقات التعاون الالكتروني، ومدى الفائدة الحقيقية التي قدمتها منصة التعاون الالكتروني في تطوير العمل داخل المنظمة المبحوثة.

ت. مدى مساهمة منصة التعاون الالكتروني في القضاء على التعقيدات المصاحبة للعمل التقليدي في توفير المعلومات والمشاركة الداخلية والخارجية الخاصة بعملية التوافق الاستراتيجي.

ث. مدى مساهمة المنظومة في تغيير شكل العلاقة بين مديرية التعليم المهني وبين الجهات ذات العلاقة باحتياجات سوق العمل (ممثلي القطاع العام والخاص).

وبعد اختبار منصة التعاون الالكتروني وفق الجوانب أعلاه يتم تأشير الملاحظات والمقترحات تجاه كل مرحلة من المراحل السابقة، والعمل على إجراء التحسينات اللازمة بحيث تأخذ كل مرحلة شكلها وموقعها السليم في النظام الكلي.

2. التقييم والتحسين

حيث يتم تطبيق الانموذج المقترح وتقييمه في كل مرحلة من مراحل التطوير ويتم تحديد شكل نظام إدارة قاعدة البيانات حسب نتائج التحليل وحسب احتياجات مديرية التعليم المهني وبما يناسب عملها، ولابد من تضافر جهود عديدة لتحقيق العوامل المهمة الآتية:

أ. تكييف أنظمة المعلومات مع التقنية المستخدمة حالياً في المنظمة المبحوثة.

ب. التأكد من وضوح أنظمة المعلومات وسهولة استخدامها واسترجاع المعلومات منها.

ج. قدرة هذه الأنظمة على الحد من تأثير مقاومة التغيير المؤقتة من خلال إثبات كفاءتها.

يتطلب تطبيق النموذج المقترح إعادة النظر في الهيكل التنظيمي الهرمي للمنظمة المبحوثة والذي لم يعد يصلح للتطبيق في ظل التكنولوجيا المستخدمة والظروف البيئية التي تعمل في ظلها، حيث يصبح الهيكل المسطح أكثر مواءمة مع متطلبات عملية التحول نحو تطبيقات التعاون الالكتروني ، حيث يتصف الهيكل الجديد بإزالة الحواجز القائمة بين مختلف الاقسام والشعب داخل المنظمة من جهة، وبينها وبين الأطراف الخارجية ذات العلاقة بعملها من جهة أخرى، كما يتضمن إجراء التعديلات على التنظيم الداخلي للمنظمة المبحوثة تخويل الأفراد بعض الصلاحيات والمسؤوليات لغرض تقليل الروتين والتعقيد في تبادل البيانات والمعلومات ذات العلاقة بأنشطة وأعمال المنظمة المبحوثة، لضمان سرعة الانجاز وسهولته، فضلاً عن تحديد الأفراد المسؤولين بالدرجة الأولى عن إدارة احتياجات سوق العمل - القطاع العام والخاص، ويمكن الاستفادة من انشطة قسم العلاقات والتنسيق في ديوان وزارة التربية في اقليم كوردستان ضمن المرحلة الحالية، أو بحث إمكانية تأسيس بعض الوظائف التنظيمية الجديدة الكفيلة بإدارة العلاقة مع ممثلي سوق العمل.

وبهذا يمكن أن تصبح المنظمة أكثر كفاءة وفاعلية في عملياتها الداخلية، وأن تستجيب بشكل أفضل لحاجات وتوقعات المستفيدين من مخرجات مديرية التعليم المهني وصولاً الى تحقيق التوافق الاستراتيجي. الشكل (6) يوضح الانموذج المقترح لتحقيق التوافق بين مخرجات مؤسسات التعليم المهني ومتطلبات سوق العمل عن طريق اعتماد منهج التعاون الالكتروني.

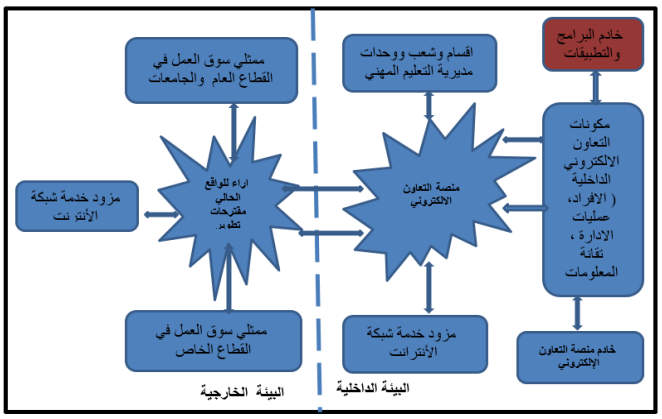

الشكل (6)

(الانموذج المقترح لتحقيق التوافق بين مخرجات مؤسسات التعليم المهني ومتطلبات سوق العمل عن طريق اعتماد منهج التعاون الالكتروني)

المصدر: من اعداد الباحثين

(الجزء الثاني) دور منصة التعاون الالكتروني (الأنموذج المقترح) في تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم المهني المحاسبي ومتطلبات سوق العمل.

يُمكن النظر الى تطوير المسار التعليمي المهني على نحوٍ عام وتطوير مسارات التعليم المهني المحاسبي على نحوٍ خاص باعتباره موضوعاً مهماً في ضوء ما شهدتها السنوات الاخيرة التي كشفت عن انخفاض مستوى كفاءة خريجي المحاسبة وعدم قدرتهم على مواكبة متطلبات سوق العمل ، ولعل السبب في تفاقم هذه المُشكلة يكمن في طبيعة مهنة المحاسبة التي تعتمد في تطورها على طبيعة مخرجات التعليم المحاسبي، والبناء الصحيح له يعتمد على نحوٍ اساس على التغيير والتطوير المُستمر من جهة والتكامل بين الدراسة والتطبيق العملي من جهة اخرى، ولعل اعادة النظر بالعملية التعليمية للتعليم المهني المحاسبي وتطويره لابد ان يتأثر بالمتطلبات الحقيقة لسوق العمل واحتياجاته.

وقد يُسهم الانموذج المقترح في تحقيق التدرج والتسلسل المنطقي المطلوب والمرونة المناسبة لمؤسسات التعليم المهني في اعادة النظر فيما يرتبط بسياستها الحالية واعادة تقييمها واخذ اراء ومقترحات الاطراف المعنية والمختصة في محتوى العملية التعليمية واساليب تطويرها للوصول الى تطوير التعليم المهني المحاسبي الى مستوى الدول المتقدمة.

خطوات تشغيل الأنموذج المقترح:

تكون خطوات تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم المهني المحاسبي وبين متطلبات سوق العمل ضمن النموذج المقترح كالآتي:

1. الخطوة الأولى: بيان الرؤيا والرسالة والأهداف الرئيسة:

إن أول خطوة يتم إجراؤها هي نشر الموقع الالكتروني التفاعلي لمديرية التعليم المهني السليمانية على شبكة الانترنيت، بحيث يتضمن بيان لرؤية المديرية متمثلاً بشعارها ورسالتها والأهداف الرئيسة التي تسعى إلى تحقيقها، حيث يتم عرضها ضمن صفحة ويب يطلع عليها زوار الموقع الالكتروني لتوضيح هذه الجوانب المهمة للمهتمين جميعهم بعمل مديرية التعليم المهني.

3. الخطوة الثانية: التحليل الاستراتيجي لمتطلبات البيئة الداخلية والخارجية

أ. تحليل البيئة الداخلية

وتشمل هذه الخطوة عملية تشخيص مواقع القوة والضعف في مديرية التعليم المهني، الخاصة بحصر كمية الموارد ونوعيتها والقدرات المتاحة، وتحديد ما هو مطلوب منها لاستثمار فرص البيئة، حيث تتولى شعبة التخطيط والمتابعة الدور المحوري في عملية التخطيط الإستراتيجي لمشاريع التطوير في مديرية التعليم المهني ، من خلال استلام التقارير الدورية - المعلومات - من المختصين في الموقع الالكتروني، والعمل على دراسة الأفكار المطروحة للمشاريع الإستراتيجية المقترحة، وتقديمها للشعب ذات العلاقة لمناقشتها في ضوء الموارد اللازمة لتنفيذها.

ب. تحليل البيئة الخارجية

وتشمل هذه الخطوة جمع البيانات الخاصة بمقترحات وآراء ممثلي سوق العمل والجامعات ممثلة بنخبة من الكادر المتقدم المختص، والمنظمات المهتمة بعمل مديرية التعليم المهني حول احتياجات هذه الأطراف من المهارات والمعرفة والخصائص العملية للخريجين التي يمكن للمديرية تنفيذها، وآرائهم حول طبيعة المخرجات التي تقدمها المديرية، حيث تتم عملية جمع البيانات وفرزها وتصنيفها وفقاً لجوانب التطوير والتحسين المقترحة، وتصنيف البيانات الخاصة بآراء زوار الموقع وفق ست محاور رئيسة يتم تثبيتها بوصفها واجهات ومنصات على الصفحة الرئيسة للموقع الالكتروني تمثل الجوانب الرئيسة لمضامين تطوير مخرجات التعليم المهني المحاسبي وتحسينها المتمثلة بالاتي :

- واجهة تحديث المنهج وتطويره.
- واجهة تطوير برامج التدريب العملي (التطبيقي).
- واجهة تطوير البنية التحتية والابنية.
- واجهة استحداث التخصصات المهنية الجديدة.
- واجهة متطلبات أعادة تأهيل الكوادر التدريسية.
- واجهة متطلبات الاجهزة والمعدات الحديثة.

1) المقترحات والاراء المرتبطة بتحديث المناهج وتطويرها.

وتتضمن هذه الواجهة ادخال مقترحات التحسينات على المناهج الدراسية المحاسبية وتعديل عدد من الجوانب دون تغيير في التصورات الرئيسة (الاساسية) وذلك لجعل المنهج يواكب التطورات المتسارعة في العمل المحاسبي من جهة ومتطلبات سوق العمل من جهة أخرى ، وقد يضمن انموذج التعاون الالكتروني المقترح مضامين استمرارية تعكس صورة واضحة عن حالة المجتمع وثقافته وحاجات سوق العمل فضلاً عن تحقيق التوافق مع البيئة المتطورة لمهنة المحاسبة.

2) مقترحات واراء تطوير برامج التدريب العملي (التطبيقي).

تتضمن واجهة تطوير برامج التدريب العملي عملية استقبال مقترحات التحسين للوصول الى مجموعة من المعايير المهنية التي تعكس متطلبات سوق العمل من المهارات التطبيقية العملية وبرامج التدريب المكتبي التي ينبغي ان يتمتع بها خريج التعليم المهني المحاسبي فضلاً عن ضمان استمرارية عملية التطوير والتحسين للمهارات بوصفها الاساس لضمان جودة المخرجات على المدى البعيد.

3) مقترحات واراء لتطوير البنية التحتية والابنية.

لضمان فاعلية وكفاءة برامج التعليم المهني تتضمن واجهة المقترحات الخاصة بتطوير البنية التحتية شكل المقترحات الضامنة لتهيئة بيئة تعليمية تخصصية مناسبة تتوافق في تصميمها مع التخصصات للمدارس المهنية من جهة وتحاكي واقع بيئة العمل من جهة أخرى.

4) مقترحات واراء استحداث التخصصات المهنية الجديدة.

وتتضمن هذه الواجهة مقترحات لإضافة تخصصات جديدة للتعليم المهني على نحوٍ عام والتخصصات المحاسبية على نحوٍ خاص على وفق احتياجات سوق العمل ولمواكبة التطورات المستمرة في التعليم المهني ومهنة المحاسبة ، عن طريق اعادة صياغة وترتيب

لهيكل القوى العاملة المهنية لتحقيق التوازن بين مخرجات التعليم المهني المحاسبي وبين متطلبات سوق العمل.

5) مقترحات واراء أعادة تأهيل الكوادر التدريسية.

تتضمن هذه الواجهة مقترحات يقدمها الكادر المتقدم من اساتذة الجامعات لبرامج تدريب الكوادر التدريسية في المدارس المهنية على نحوٍ يتوافق مع عملية التحديث والتطوير في المناهج والبرامج التدريبية، والعمل على ضمان استمرارية عملية التطوير للمدربين والمدرسين في ورش عمل التعليم المهني المحاسبي.

6) مقترحات واراء متطلبات الاجهزة والمعدات الحديثة.

وتتضمن مقترحات تم دراستها لتجهيز مؤسسات التعليم المهني من الموجودات والاجهزة المكتبية والمعدات اللازمة للتطبيق العملي.

وخلاصة هذه المرحلة تكمن في إعداد التقارير النهائية عن خلاصة توجه الحاجات الحقيقية لسوق العمل ومتطلباته باعتبار هذه التقارير معلومات تعكس واقع معطيات البيئة الخارجية والفرص التي يمكن لمديرية التعليم المهني تحقيق رؤيتها ورسالتها وأهدافها الرئيسة من خلالها.

3. الخطوة الثالثة: اختيار مشاريع التطوير

أ. تحديد البدائل المتاحة

وتتضمن هذه الخطوة قيام الإدارة العليا ومشاركة الاقسام والشعب بترتيب مشاريع التطوير بحسب أولوياتها في ضوء بعدي درجة الإلحاح والأهمية المستقبلية ضمن المدى الزمني للتخطيط لكل منها، وكما موضح في الشكل (7)، حيث تأخذ هذه المشاريع تسلسلاً منطقياً كما يأتي:

(1) أولويات ذات درجة إلحاح عالية ودرجة أهمية عالية (تنفذ الآن).

(2) أولويات ذات درجة إلحاح عالية وذات أهمية منخفضة (تُهيأ للتنفيذ).

(3) أولويات ذات أهمية عالية، لكن غير ملحة (تنفذ لاحقاً).

(4) أولويات غير ملحة، وذات أهمية منخفضة (تؤجل).

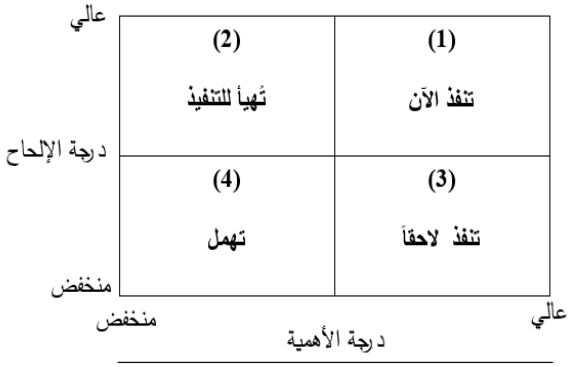

الشكل (7)

تحديد الأولويات الإستراتيجية في ضوء درجة الإلحاح والأهمية لكل مشروع

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين.

ويوضح الشكل (8) انموذج التعاون الالكتروني المقترح لتحقيق توافق مخرجات التعليم المهني المحاسبي مع متطلبات سوق العمل.

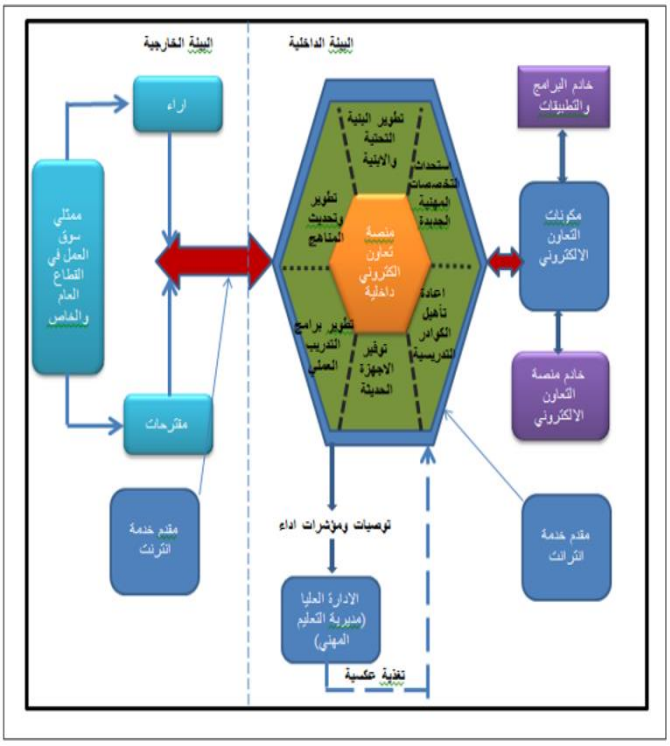

الشكل (8)

انموذج التعاون الالكتروني المقترح لتحقيق توافق مخرجات التعليم المهني المحاسبي مع متطلبات سوق العمل

المصدر: من اعداد الباحثين.

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً: الاستنتاجات

تم اقتراح انموذج لمنصة تعاون الكتروني للمساعدة في فهم الية تحقيق التوافق الاستراتيجي بين مخرجات التعليم المهني المحاسبي واحتياجات سوق العمل . اعتمد البحث مراجعة لدراسات سابقة التي اهتمت بابعاد البحث الحالي، فضلاً عن اجراء مقابلات معمقة مع مديري الاقسام الرئيسة في المنظمة المبحوثة للتعرف على مضامين مشكلة البحث ومدى توافر متطلبات تطبيق الانموذج المقترح. واوضح البحث كيفية تطبيق منصة التعاون الالكتروني استناداً على مكونات التعاون الالكتروني، وقد حاول البحث التميز بين ثلاث مراحل رئيسة لبناء انموذج التعاون الالكتروني كل من (عمليات الادارة ، التقانة الالكترونية، الافراد) كما حاول البحث اقتراح خطوات فرعية لكل مرحلة لتحقيق متطلبات بناء منصة التعاون الالكتروني. كما استعرض البحث أنموذج مقترح لتشغيل منصة التعاون الالكتروني بين المنظمة المبحوثة بوصفها تعبر عن مخرجات مؤسسات التعليم المهني المحاسبي وبين ممثلي سوق العمل في القطاع العام والخاص وصولاً الى تحقيق التوافق الاستراتيجي فيما بينهم.

ثانياً: المقترحات

ويقترح البحث ضرورة الاهتمام من قبل متخذي القرار في وزارة التربية في اقليم كوردستان العراق ومديرية التعليم المهني بتوفير بيئة مناسبة لتطبيق الأنموذج المقترح وتقديم الدعم المالي واللوجستي للقائمين على تشغيل منصة التعاون الالكتروني لتحسين نتائج العمل التعاوني بين مختلف الاطراف المشاركة.

كما يقترح البحث اجراء دراسات مستقبلية لتوافق الحوسبة السحابية في ظل مكونات التعاون الالكتروني للوصول الى تحقيق بنية تحتية مناسبة لتطبيق الحكومة الالكترونية .

المصادر

اولاً: المصادر باللغة العربية

ابو عصبة مي فتحي حسين (2005) مشكلات التعليم المهني في المدارس الثانوية المهنية الفلسطينية من وجهة نظر المعلمين المهنين والطلبة ، رسالة ماجستير (منشورة) في الادارة التربوية ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس ، فلسطين.

أبوطه محمد ، سدر اسحاق ، قطوف خالد (2013) دور التعليم والتدريب المهني في التنمية الاقتصادية " مراجعة عامة لنتائج الدراسات المحلية والعربية والاجنبية" المؤتمر الثاني للابداع الطلابي، 12 حزيران 2013- الخليل – دولة فلسطين.

جبر انتظار جاسم (2013) التباين المكاني لمخرجات التعليم المهني وعلاقتها بالتنمية وسوق العمل في العراق، مجلة دراسات تربوية، العدد (22)، ص 153-186.

الجليلي ، مقداد أحمد ، و الاء عبدالواحد ذنون (2010) استخدام معايير التعليم الدولية المحاسبية المهنية في تطوير المناهج المحاسبية لمرحلة البكالوريوس في العراق " انموذج لمنهج محاسبي مُقترح لمرحلة البكالوريوس في العراق " مجلة تنمية الرافدين ، العدد (99) المجلد (32) ص 1-33.

جواد انتصار محمد (2010) جودة وجدوى التعليم المهني التجاري في العراق " دراسة تحليلية في اعداديات التجارية في ميسان" مجلة ابحاث ميسان ، المجلد (7) العدد (13) ، ص 255-290.

حسين ، رحاب خضر فضل الجليل (2018) التعليم المهني المُستمر ودوره في تحسين حوكمة مهنة المراجعة الخارجية ، رسالة ماجستير (منشورة) في المحاسبة، كلية الدراسات العليا ، جامعة النهرين، بغداد ، العراق.

حسين ، هيام غسان محمد (2015) دور التعليم المهني المُستمر في رفع كفاءة مُدقق الحسابات الخارجي " دراسة ميدانية في مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة" رسالة ماجستير (منشورة) في المحاسبة والتمويل ،كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، غزة، فلسطين.

حسين، رحاب خضر فضل و البكري، عبدالرحمن (2020) التعليم المهني المحاسبي المستمر ودوره في زيادة جودة الاداء المهني للمراجعة الخارجية " دراسة حالة عينية في مكاتب المراجعة بولاية الخرطوم، مجلة كلية التنمية البشرية" ، العدد (91) الجزء (1)، ص 107-122.

حسين، ساهرة كاظم (2019) ادراك اعضاء الهيئة التدريسية لاهمية وتطوير المناهج الدراسية بتطبيق التعليم الالكتروني لمادة المحاسبة " دراسة ميدانية على عينة من الكوادر التدريسية /علوم تجارية/ التابعة لمديرية التعليم المهني"، مجلة دراسات تربوية ، العدد (48)، ص 161-186.

حلبي، شادي (2012) واقع التعليم المهني والتقني ومشكلاته في الوطن العربي " دراسة حالة الجمهورية العربية السورية" ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات، العدد (28) المجلد (2) ص 398-434.

رواقة ، غازي (1993) مسارات ومرتكزات التعليم المهني في الاردن، مجلة ابحاث اليرموك وسلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد (2) المجلد (9)، ص 61-78.

عبدالرحيم سعد ابراهيم، عبدالمجيد زيد عبدالحميد، العبيدي صباح دادود (2010) واقع التعليم المهني واستراتيجية اصلاحه، مجلة دراسات تربوية، العدد (9) ، ص 159-182.

عوض، محمد فايز (2014) دور التعليم المهني والتقني في تعزيز فرص عمل الخريجين في محافظة الخليل من وجهة نظر مقدمي خدمة التعليم المهني والتقني، رسالة ماجستير (منشورة) في اختصاص ادارة الاعمال، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، الخليل، فلسطين.

فهمي، عبير محمد رياض (2018) أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير منظومة التعليم المحاسبي لتلبية متطلبات الجودة والاعتماد، " دراسة ميدانية . https://atasu.journals.ekb.eg/article_36360.html.

المولى ، عبدالستار رائف حسن (2012) دور مخرجات التعليم والتدريب المهني في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل في العراق " دراسة مقارنة 2003-2011" مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد (4) العدد (9) ص 406-424.

النعيمي ، باسمة فالح (2016) واقع استمرار التعليم المهني المحاسبي في اقليم كوردستان- العراق وسبل النهوض به " دراسة ميدانية في مكاتب مراقبي الحسابات" مجلة جامعة التنمية البشرية ، المجلد (2) العدد (2)، ص 189-214.

ثانياً: المصادر باللغة الانكليزية

Al-Ma'aitah, M. (2008). Ma'aitah," Using Electronic Collaborative Media in Knowledge Sharing Phases: Case Study in Jordan Hospitals,". International Journal of Education and Information Technologies, 2(4), 238-247.

Andez Serrano , Juan Angel A, Faulin Javier & Bernabeu Elena Perez, 2017, Horizontal collaboration in freight transport: concepts, benefits, and environmental challenges.

Aurelian-Răzvan, C., & Eniko, Ț. (2010). E-COLLABORATION THE NEW ECHONOMIC WORLD. Journal of Information Systems & Operations Management, 4(1), 141-147.

Chebil, R., Lejouad-Chaari, W., & Cerri, S. A. (2011). An E-collaboration new vision and its effects on performance evaluation. International Journal of Computer Information Systems and Industrial Management Applications, 3, 560-567.

Feyissa, T. T., & Sharma, R. R. K., (2016) Determinants of the Scope of Supply Chain E-Collaboration, Proceedings of the 2016 International Conference on Industrial Engineering and Operations Management Kuala Lumpur, Malaysia, March 8-10.

Hain, S., & Back, A. (2011, January). Towards a maturity model for E-collaboration-A design science research approach. In System Sciences (HICSS), 2011 44th Hawaii International Conference on (pp. 1-10). IEEE .

Jafari, M. M., Ahmed, S., Dawal, S. Z. M., & Zayandehroodi, H. (2010). The effects of electronic collaboration in reducing production time: product design process in SMEs. In Proceedings of the international multiconference of engineers and computer scientists (Vol. 3.(

Kauffmann, D., & Carmi, G. (2017, October). A Comparative Study of E-Collaboration on Temporary vs. Ongoing Teams. In Collaboration and Internet Computing (CIC), 2017 IEEE 3rd International Conference on (pp. 11-19). IEEE.

Kock, N. F. (2009). E-collaboration: Concepts, methodologies, tools, and applications. Hershey, New York: Information Science Reference.

Kock, N., Davison, R., Wazlawick, R., & Ocker, R. (2001). E-collaboration: A look at past research and future challenges. Journal of Systems and Information Technology, 5(1), 1-8.

anniversary conference on Computer supported cooperative work (pp. 239-248). ACM.

Yussiff, A. S., Ahmad, W. F. W., & Oxley, A. (2014). Conceptual framework for effective E-collaboration and didactic enhancement. In Computer and Information Sciences (ICCOINS), 2014 International Conference on (pp. 1-6). IEEE.

Yussiff, A. S., Ahmad, W. F. W., & Oxley, A. (2014). Conceptual framework for effective E-collaboration and didactic enhancement. In Computer and Information Sciences (ICCOINS), 2014 International Conference on (pp. 1-6). IEEE.

Zakaria Saif Khalid abdul-Aziz, (2011),Electronic Collaboration Technologies and their Role in Building Virtual Teams Work, "A proposed Model For the Application on The Computer Network at the University of Mosul", Master Thesis In Management Information Systems, College of Administration and Economics University of Mosul.p 110

Krumova, M. (2015). Knowledge Sharing & Collaboration 2.0. KSI Transactions on KNOWLEDGE SOCIETY, 7(4), 51-56.

Lavhengwa, Tendani J.; Buitendag, Albertus A. K.; van der Walt, Jacobus S., (2013), An E-Collaboration Activity System for Research Institutions, ssues in Informing Science & Information Technology ., Vol. 10, p275-294. 20p.

Mangaba, J. B. (2017). Electronic Collaboration of Strategic Performance Management System (SPMS), Normative Funding (NF), and Organizational Performance Indicator Framework (OPIF) for Technological University of the Philippines. International Journal of Computing Sciences Research, 1(2), 66-81.

Mattos Claudia & Laurindo Fernando Collaborative Platforms for Supply Chain Integration: Trajectory, Assimilation of Platforms and Results,Journal of Technology Management & Innovation. 2015, Volume 10, Issue 2 © Universidad Alberto Hurtado, Facultad de Economía y Negocios. . ISSN: 0718-2724. (http://www.jotmi.org).

Mohammad jafari, M., Dawal, S. Z. M., Ahmed, S., & Zayandehroodi, H. (2011). Toward a theoretical concept of e-collaboration through project management in SMEs for reducing time and cost in new product: A review. Journal of Applied Sciences, 11(1), 174-182.

Odat Ahmad Mousa, 2012, Impact of Collaboration and Coordination Among E-Government, International Journal of Computer Science Issues, IJCSI, Vol. 9, No. 3, P. 183.

Onifade,. Olabamiji J. , Opele , Jacob K. and Caleb M. Adelowo, (2015), E-Collaboration for Research and Development- An Observation from Nigeria University, Information and Knowledge Management, Vol.5, No.8.

Ovalle, O. R., & Marquez, A. C. (2003). The effectiveness of using e-collaboration tools in the supply chain: an assessment study with system dynamics. Journal of Purchasing and Supply Management, 9(4), 151-163.

Rosenzweig, E. D. (2009). A contingent view of e-collaboration and performance in manufacturing. Journal of Operations Management, 27(6), 462-478.

Schauer, B., & Zeiller, M. (2011,). E-Collaboration Systems: How Collaborative They Really Are. In Proceedings of COLLA 2011—The First International Conference on Advanced Collaborative Networks, Systems and Applications. COLLA 2011—The First International Conference on Advanced Collaborative Networks, Systems and Applications.

Silva, R., Aguiar, A., & Pinto, C. (2014). E-Collaboration Tools as a Support to Businesses Internationalization—A Case Study Analysis. Procedia Technology, 16, 332-341.

Vuorenmaa, A. (2011). Free E-Collaboration Tools as a Support for Leading Virtual Teams.

Weiseth, P. E., Munkvold, B. E., Tvedte, B., & Larsen, S. (2006, November). The wheel of collaboration tools: a typology for analysis within a holistic framework. In Proceedings of the 2006 20th

مجلة جامعة التنمية البشرية
المجلد 4، العدد 1(2018) ؛ عدد الصفحات (ع)؛ معرف الكائن الرقمي: 10.21928/juhd.v4n1y2018.pp1-6
أُستلم البحث في 26 يناير 2018؛ قُبل في 12 آذار 2018
ورقة بحث منتظمة: نُشرت في 26 نيسان 2018
البريد الإلكتروني للمؤلف :
حقوق الطبع والنشر ©2018 أسماء المؤلفين. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0